حفل تسليم جائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي

كلمة السيد الوالي

الرباط، 25 ماي 2023

حضرات السادة رؤساء الجامعات،

السيدات والسادة الأفاضل، أعضاء لجنتي القراءة والتحكيم،

السيدات والسادة الأساتذة والباحثين الكرام،

أعزائي الطلبة،

أيها الحضور الكريم،

أود بداية أن أرحب بكم جميعا في بنك المغرب وأخص بالذكر أولئك الذين قدموا من خارج المغرب. كما أود أن أعرب لكم عن خالص امتناني لتلبية دعوتنا لحضور هذا الحفل الأول المقام بمناسبة تسليم "جائزة بنك المغرب للبحث الاقتصادي والمالي". ولعل وجودكم معنا اليوم خير دليل على الاهتمام الذي تولونه للبحث الاقتصادي والمالي في بلدنا.

حضرات السيدات والسادة،

منذ سنوات عديدة ونحن نطمح إلى إحداث جائزة مخصصة للبحث الاقتصادي والمالي. إرادة رسخناها في مخططنا الاستراتيجي 2019-2023، لكن الظروف الاستثنائية التي ترتبت عن الجائحة أرغمتنا على تأجيل إطلاق هذا المشروع إلى غاية سنة 2022. واليوم، لا يسعني إلا أن أبتهج فرحا بتحققه.

إن هذه المبادرة تندرج ضمن استراتيجية الانفتاح والتعاون مع الوسط الأكاديمي التي اعتمدناها في السنوات الأخيرة بحماس وعزم. كما تنخرط في إطار سياسة مؤسستنا المجتمعية التي تجسد قيمنا الأخلاقية وتؤكد بما لا يدع مجالا للشك التزامنا ومساهمتنا في أهداف التنمية المستدامة.

وتتوخى هذه الجائزة، كما أعلنا عن ذلك عند إطلاقها في يوليوز الماضي، تشجيع الأعمال البحثية عالية الجودة في مواضيع ترتبط بمهام البنك، وتعزيز التعاون مع الوسط الأكاديمي والمساهمة في تطوير منظومة البحث على الصعيد الوطني.

فهذه المسابقة، التي تنظم كل سنتين، مفتوحة أمام الباحثين المغاربة الشباب الحاصلين على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد أو المالية من إحدى مؤسسات التعليم العالي المغربية أو الأجنبية.

وستشهد كل نسخة منح جائزتين، تُكافئ الأولى التميز فيما الثانية تشجيعية. وتحتفظ لجنة التحكيم بحق منح الجائزة الثالثة للبحث الذي نال إعجابها.

ويسعى البنك بذلك ليس فقط إلى مكافأة الأشغال التي أنجزها الباحثون الشباب، بل أيضا إلى الإشادة بعمل المختبرات ومراكز البحث التي احتضنت أطروحات الدكتوراه.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لهذه النسخة الأولى، تم التوصل بحوالي خمسين مشاركة إثر فتح باب الترشيحات في يوليوز 2022. وجرى تقييم الأشغال المعروضة بكل شفافية وصرامة مع التقيد بأفضل المعايير المطبقة في هذا المجال.

وتمت عملية الانتقاء على ثلاث مراحل. بداية، قامت مصالح البنك بإجراء انتقاء أولي على أساس المعايير المتعلقة بجدوى الموضوع، وتفرد منهجية المقاربة المتبعة وصحة النتائج والفائدة منها. بعد ذلك، تولت لجنة القراءة، المكونة من أساتذة جامعيين وخبراء مغاربة وأجانب مشهود لهم بالكفاءة وبمساهماتهم العلمية في مجالات العلوم الاقتصادية والمالية، تحليل مضامين العشرون بحثا التي خضعت للانتقاء الأولي ووضعت لائحة مصغرة من خمسة مرشحين. وفي الأخير، قامت لجنة التحكيم، المكونة من المدير

العام لبنك المغرب وشخصيات رفيعة المستوى، باختيار الفائزين بناء على تقييمات لجنة القراءة وعلى العروض التي قدمها المرشحون خلال ورشة العمل الداخلية التي نظمت لهذا الغرض في فبراير الماضي.

وبعد المداولات، قررت لجنة التحكيم بالإجماع منح الجوائز لثلاثة مرشحين سنحظى بمتعة الاستماع إليهم مباشرة بعد المؤتمر الافتتاحي للسيد أوليفي دافان، الذي أود أن أشكر مليا لقبوله أن يكون محاضرنا الرئيسي في هذه النسخة.

حضرات السيدات والسادة،

إن العالم يعيش على وقع تغيرات عميقة ترتبط على الخصوص بالتغير المناخي، والانقسام الجيوسياسي والتحول الرقمي. كما أن الصدمات المتعددة التي ضربت الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة فاقمت الشكوك السائدة وزادت من التحديات المطروحة.

في هذه الظرفية، على الباحثين الاضطلاع بدور غاية في الأهمية. فأعمالهم البحثية تمكن من إضفاء الدقة والموضوعية على النقاشات، ومن فتح مجالات جديدة للبحث كما يستلهم منها أصحاب القرار تحليلاتهم وإجراءاتهم.

ووعياً منا بأهمية البحث، أنشأنا منذ سنة 2007، في إطار المراجعة التنظيمية لمؤسستنا، قسماً مخصصا للبحث يتمثل دوره الرئيسي في تعميق تحليل مواضيع استراتيجية ترتبط بمهام البنك وفي الوقت ذاته بإشكاليات الاقتصاد الوطني الراهنة. ومنذ سنة 2016، ينشر البنك برنامجاً بحثياً يحدد، بالنسبة لكل مخطط استراتيجي، مواضيع البحث ذات الأولوية لمؤسستنا. وبالموازاة مع ذلك، وفي أفق المساهمة في النقاشات العلمية على الصعيد الوطني، أطلق البنك سلسة من وثائق العمل التي نشر من خلالها باحثونا أعمالهم حول مواضيع ذات أهمية كبرى بالنسبة لبلدنا، من قبيل انتقال قرارات السياسة النقدية والنمو الكامن، والقطاع غير المهيكل والنسيج الإنتاجي المغربي والرأسمال البشري.

كذلك، وعلى غرار العديد من الأبناك المركزية، بادر بنك المغرب بتطوير برامج تعاون مع الوسط الأكاديمي. وفي هذا الإطار، قمنا سنة 2018 بإحداث برنامج "الباحثون الزائرون" الذي فسح المجال لتبادل مثمر للتجارب بين أطرنا وخبراء قدموا من خلفيات مختلفة.

وعلى صعيد آخر، كان لنا شرف استضافة مؤتمرات علمية دولية رفيعة المستوى. فعلى سبيل المثال، قمنا بتنظيم المؤتمر الإفريقي لجمعية الاقتصاد القياسي المرموقة سنة 2019 بالرباط (Econometric Society)، ومؤتمر المجلة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي (IMF Economic Review) في 2022. وقد عرفت هذه التظاهرات مشاركة محاضرين بارزين منهم فائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد.

وعلى نفس المنوال، ساهمت مؤسستنا عام 2021، بشراكة مع البنك الدولي، في إنشاء شبكة أبحاث البنوك المركزية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستنظم هذه الشبكة، التي تهدف إلى تقوية التعاون بين الباحثين في هذه المنطقة وتعزيز الدور المؤثر للبحث في صنع القرار، يومي 14 و15 شتنبر المقبل بالرباط، مؤتمرها السنوي الثالث تحت عنوان "سوق الشغل والتحول الهيكلي"، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المزمع انعقادها في أكتوبر بمراكش. وسيعرف هذا اللقاء مشاركة السيدة إستر دوفلو، الحائزة على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2019.

من جهة أخرى، حرص بنك المغرب على وضع تعزيز التعاون مع الوسط الأكاديمي في قلب "إستراتيجيته للبيانات والإحصاءات"، وذلك بتيسير ولوجه إلى البيانات والإحصاءات التي ينتجها البنك.

نتمنى أن تساهم كل هذه المبادرات في دعم البحث في المجالين الاقتصادي والمالي وأن تتيح فرصاً جديدة للتعاون مع الوسط الأكاديمي.

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعني أن أختم كلمتي دون الإعراب عن خالص شكري لأعضاء لجنتي القراءة والتحكيم ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث.

وأخيراً، أود أن أتقدم بأحر التهاني للفائزين وأساتذتهم وأسرهم على هذا الفوز المستحق، وأضرب لكم موعداً بعد سنتين في النسخة المقبلة من جائزة بنك المغرب للبحث.